البرلمان القادم.. نقطة تحول

د. نادر رياض*

أما وقد عشنا أحداث الماضى القريب وما عاصرها من تغيرات إيجابية سريعة ومتلاحقة أعادت لمصرنا ملامح الدولة العظيمة الراسخة فى القدم المتطلعة بطموح للمستقبل بعد أن كدنا نفتقد ملامحها التى عرفناها وعشنا وترعرعنا فى كنفها.

وكم هو عجيب أمر الشعب المصرى فى قدرته على الاستيعاب فى لحظات ما يحتاجه غيره من الشعوب لأعوام وحقب لتصل إلى ما وصل إليه.

ومنذ قليل هب الشعب المصرى على بكرة أبيه فى انتفاضة تطلب التغيير والعودة إلى حضن مصر التى عرفناها بعد أن بتنا قاب قوسين من فقدها.

والأمر ليس ببعيد يوم أن غرقت مصر بأكملها فى بحر من الفوضى والعشوائية وتحول الشارع إلى خضم يحكمه قانون الغاب والأنانية والأثرة بالذات، وبات كل شىء مستباحا دون أمل فى الخروج من هذا المنحدر شديد التدنى.

وإذ بهذا الشعب العظيم تفيق جموعه على بروجى نوبة صحيان تتوحد معها الصفوف وتتآزر الجموع موجهة أنظارها نحو هدف واحد، وهو بناء مستقبل هذه الأمة العريقة فى منطقة شاعت فيها الفوضى والانقسامات والحروب الطائفية التى أسالت الدماء نهاراً. وها نحن على أعتاب المرحلة الثالثة من خارطة الطريق وهى إقامة حياة نيابية تترسخ معها أسس الديمقراطية والحرية وصولاً لمجتمع كفاية الإنتاج وعدالة التوزيع.. مجتمع تكافؤ الفرص والتوزيع العادل للثروة وفرص العمل.. مجتمع تعلو فيه سيادة القانون بالحق والعدل فالحق يعلو ولا يعلى عليه.

وعلى البرلمان القادم ألا يسقط من حساباته الملف الاقتصادى وما يستهدفه هذا الملف من ضرورة

إذن فنحن أمام برلمان ننشده يأتى محققاً لطموحات الأمة كهدف أسمى نابذاً بذلك كل أنواع التحزب والانحياز والطبقية والعصبيات بجميع أنواعها.

ولنا الأسوة فى ذلك بجموع عمال مصر الشرفاء الذين تنازلوا طواعية عن حق كان مكتسباً ألا وهو التمثيل بنسبة ٥٠٪ اقتناعاً منهم بأن مصر ليس لها أن تقسم إلى فئات تتعارض فيها المصالح إذ إن مصلحة الوطن هى ذاتها مصلحة المواطن المصرى ابن البلد بجميع طوائفه التى تذوب فيها الفوارق بين الطبقات من خلال منظومة العمل الوطنى.

وعلى الشعب أن يختار لبرلمانه القادم أفضل العناصر الممثلة له من بين أصحاب الرشد والرشاد والعلم والمعرفة والنزاهة والسمو فوق الخلافات والأحقاد، فليس من الضرورى أن يكون الممثل الأفضل لى هو عمدة القرية أو حتى من بلدياتى.. نريد أهل العلم والتخصص والرؤية والروية أن يتولوا واضعين أمام ناظريهم مستقبل هذه الأمة، كما نريد لها أن تكون محققة لطموحات الوطن.

وعلى البرلمان القادم ألا يسقط من حساباته الملف الاقتصادى وما يستهدفه هذا الملف من ضرورة إحداث انطلاقة للقطاع الصناعى والإنتاجى وتنشيط موارد الدولة من العملة الصعبة سواء على الجانب التصديرى الذى قوامه بناء القدرة التنافسية أو الموارد السيادية الأخرى من سياحة وعائدات جمركية وضريبية، والاستفادة من تطوير القطاعات الإنتاجية فى ظل بنية أساسية كلفت الشعب المصرى مئات المليارات لسنوات طويلة بما يعنى أن عدم الاستفادة منها فى إحداث إطلاقة لجميع الطاقات الإنتاجية يمثل إهداراً كبيراً ينتقص من قدرة الدولة على إدارة إمكانياتها المتاحة بالصورة المثلى.

كما أن علينا أن نحدد عناصر احتياجاتنا من الدعم الخارجى ونوعيته لتوظيفها فى مجالاتها الصحيحة دون اختلاف على تلك الأولويات مرتبة حسب أهميتها النسبية حتى لا نقف موضع المختلفين مع بعضنا البعض أمام الجهات المانحة.

فمصر كما عودتنا هى أمة راشدة لم تعدم يوماً الرؤية والبصيرة والحكمة والوعى، وأن شعبها على اختلاف طبقاته من الثقافة والعلم وحتى من لا يعرف القراءة والكتابة من أبنائها لديه موروث كاف من الخبرة الحياتية يقربه من الصواب ويبعده عن مغبة الخطأ.

ولى كمواطن مستنير أسبابى فى أن أستلهم أن البرلمان المقبل سيأتى ومعه الرشد والرشاد والقدرة على استقراء المسار الصحيح الذى تلتف حوله جميع القوى الوطنية فى توافق مصرى يعلى من شأن الوطن فوق أى مصلحة أخرى.

*رئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية

جريدة المصرى اليوم (صفحة 17) 2014/6/26 المصرى اليوم